رجال الحديث الحسن لذاته

عند الحافظ ابن حجر

د.حاتم السعيد الدمرداش متولي

دكتوارة في الحديث الشريف وعلومه-

كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية

جامعة الأزهر- فرع الزقازيق

أستاذ مساعد الحديث وعلومه

بكلية العلوم والآداب- جامعة القصيم-

المملكة العربية السعودية

المقدمة

إن الحكم على الحديث النبوي الشريف، بالصحة أو الحسن، يتوقف على عدة أمور، من أهم هذه الأمور: معرفة حال الرواة ودرجاتهم. ولقد استخدم علماء الحديث مصطلحات خاصة بهم لمعرفة درجة الراوي، وذلك كالثقة، والحافظ، والصدوق...ومن الأمور الشائكة عند كثير ممن يعملون في هذا المجال هو تحديد الألفاظ الخاصة بالحديث الحسن، لذا كانت هذه المحاولة لمعرفة من يحسن العلماء حديثهم، من خلال الجانب التطبيقي، حيث قمت بالبحث والتفتيش في كثير من الأحاديث التي نص الحافظ ابن حجر على حسنها، وعلل هذا التحسين بوجود راو معين ودرجته.

أهمية البحث وأسباب اختياره: ترجع أهمية البحث إلى كونه يبحث عن نوع من أنواع الحديث النبوي الشريف المقبول عند عالم له مكانته البارزة في علم الحديث النبوي، وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني.

ومن أهم أسباب اختيار الموضوع:

1-عدم تنصيص العلماء على من يحسن حديثهم في مراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

2-الربط بين الجانب النظري في تأصيل القواعد والجانب التطبيقي في الحكم على الأحاديث.

3-إبراز مكانة الحافظ ابن حجر العلمية.

4-إبراز دور العلماء السابقين في خدمة السنة النبوية المطهرة.

المنهج المتبع في إعداد البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، وتتبع الأحاديث التي حكم عليها الحافظ ابن حجر بالحسن في كتبه.

مستويات الدراسة: وقد كانت مستويات الدراسة ضمن مستويين:

الأول: المستوى النظري: من خلال تعريف الحافظ ابن حجر للحديث الحسن، ودرجات الرواة في الجرح والتعديل.

الثاني: المستوى التطبيقي: من خلال دراسة الأحاديث التي حسنها الحافظ ابن حجر لذاتها، وعلل ذلك بأحد رجالها، ودراسة حال هذا

الرجل من كتب ابن حجر نفسه، لمعرفة رأيه العلمي فيها.

وقد قسمت البحث خمسة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: التعريف بالحافظ ابن حجر.

المبحث الثاني: معرفة الحديث الحسن لذاته عند الحافظ ابن حجر.

المبحث الثالث: مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر.

المبحث الرابع: درجات الرواة من حيث الجرح والتعديل، التي حسنها الحافظ ابن حجر.

المبحث الخامس: رجال نص الحافظ ابن حجر على تحسين حديثهم لذاته.

الخاتمة: وذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
التعريف بالحافظ ابن حجر

اسمه ونسبه ولقبه: هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد، الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري ثم القاهري الشافعي. ويعرف بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه.[1] أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة.[2]

أسرته: كان أبوه رئيسا محتشما من أعيان التجار، معتنيا بالعلم، ذا حظ في الأدب وغيره. [3]

مولده ونشأته: ولد في ثاني عشري شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، بمصر العتيقة، ونشأ بها يتيما في كنف أحد أوصيائه الزكي الخروب.[4]

طلبه للعلم ورحلاته: حفظ القرآن وهو ابن تسع، وصلى به على العادة بمكة حيث كان مع وصيه بها.[5] ثم حفظ العمدة وألفية الحديث للعراقي والحاوي الصغير ومختصر ابن الحاجب في الأصول والملحة.[6] واشتغل أولا الأدب وعلم الشعر فبلغ فيه الغاية، ثم طلب الحديث، فسمع الكثير، ورحل وتخرج بالحافظ أبي الفضل العراقي، وبرع فيه، وتقدم في جميع فنونه، وانتهت إليه الرحلة والرياسة في الحديث في الدنيا بأسرها، فلم يكن في عصره حافظ سواه.[7]

وحبب الله إليه الحديث، وأقبل عليه بكليته. طلبه من سنة ثلاث وتسعين

([1]) ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد لمحمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبي الطيب الفاسي (ت:832هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية، بيروت.ط: (1)1990م (1/ 352/691)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن (ت:902هـ) منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت (2/ 36/104)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:911هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر. ط: (1) 1967م (1/ 363/102)

([2]) الأعلام للزركلي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ) الناشر: دار العلم للملايين. ط: (15) 2002 م (1/ 178)

([3]) ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (1/ 352)

([4]) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (2/ 36)

([5]) المصدر السابق.

([6]) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ) الناشر: دار المعرفة - بيروت (1/ 88)

([7]) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (1/ 363)

وهلم جرا، لكنه لم يلزم الطلب إلا من سنة ست وتسعين، فعكف على الزين العراقي وتخرج به، وانتفع بملازمته، وقرأ عليه ألفيته وشرحها، ونكته على ابن الصلاح دراية وتحقيقا، والكثير من الكتب الكبار، والأجزاء القصار، وحمل عنه من أماليه جملة، واستملى عليه بعضها. وتحول إلى القاهرة فسكنها قبيل القرن وارتحل إلى البلاد الشامية والمصرية والحجازية. وأكثر جدا من المسموع والشيوخ فسمع العالي والنازل وأخذ عن الشيوخ والأقران فمن دونهم.[1]

شيوخه: اجتمع له من الشيوخ المشار إليهم، والمعول في المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره، لأن كل واحد منهم كان متبحرا في علمه، ورأسا في فنه الذي اشتهر به: فالتنوخي في معرفة القراءات وعلو سنده فيها. والعراقي في معرفة علوم الحديث ومتعلقاته. والهيثمي في حفظ المتون واستحضارها. والبلقيني في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع. وابن الملقن في كثرة التصانيف. والمجد الفيروز ابادي في حفظ اللغة واطلاعه عليها. والغماري في معرفة العربية ومتعلقاتها...والعز بن جماعة في تفننه في علوم كثيرة.[2]

أهم مؤلفاته: طارت مؤلفاته في حياته، وانتشرت في البلاد، وتكاتبت الملوك من قطر إلى قطر في شأنها، وهي كثيرة جدا، منها ما كمل، ومنها ما لم يكمل.[3] وألّف كتبا كثيرة كشرح البخاري، وتعليق التعليق، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، والإصابة في الصحابة، ونكت ابن الصلاح، ورجال الأربعة، والنخبة وشرحها، والألقاب.....وأملى أكثر من ألف مجلس.[4]

توليه القضاء: ولي قضاء مصر مرات ثم اعتزل.[5] وتزايد ندمه على القبول...وزهد في القضاء زهدا تاما لكثرة ما توالى عليه من الأنكاد والمحن بسببه، وصرح بأنه لم تبق في بدنه شعرة تقبل اسمه.[6]

شهادة العلماء له: أذن له جل شيوخه أو جميعهم كالبلقيني والعراقي في الإفتاء والتدريس.[7] وشهد له شيخه العراقي بأنه أعلم أصحابه

---

(1) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (2/ 37)
(2) المصدر السابق.
(3) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (1/ 88)
(4) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (1/ 363)
(5) الأعلام للزركلي (1/ 178)
(6) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (2/ 38)
(7) المصدر السابق (2/ 37)

بالحديث. وقال كلٌّ من التقي الفاسي والبرهان الحلبي: ما رأينا مثله.[1]
وفاته: توفي في ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة.[2]

([1]) المصدر السابق (2/ 39)
([2]) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (1/ 364)

المبحث الثاني

معرفة الحديث الحسن لذاته عند الحافظ ابن حجر

الحسن لذاته: هو الذي رواه عدل خفيف الضبط مُتَّصِلِ السَّنَدِ، غَيْرِ مُعَلَّلٍ وَلَا شَاذٍّ [1]

فهذه شروط خمسة لا بد من توافرها في الحديث الحسن لذاته، وهي:

1-عدالة الراوي: والمراد بالعدل: من له مَلَكَةٌ تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسقٍ أو بدعةٍ.[2]

2-خفةُ الضبط: والضبط: ضبط صدر وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء. وضبط كتاب وهو صيانته لديه منذ سمع فيه إلى أن يؤدى منه.[3] وخفة الضبط أي قلته، يقال: خف القوم خفوفا: قلوا.[4] ولا بد من توافر بقية شروط الحديث الصحيح مع خفة الضبط.[5]

فالفارق بين الحديث الصحيح والحسن عند الحافظ ابن حجر هو خفة الضبط وتمامه، فإن كان الراوي تام الضبط فهو الصحيح، وإن كان خفيف الضبط فهو الحسن. وعلى هذا التعريف استقر عمل المحققين من أهل الحديث. ولم أجد في كتب الحافظ ابن حجر على وجه التحديد ما هو الضابط لخفة الضبط.

3-اتصال السند: والمتصل: ما سلم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه. [6]

4-السلامة من العلة: فالمعلل لغة: ما فيه علة، واصطلاحا: ما فيه

([1]) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل ابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: عصام الصبابطي - عماد السيد. الناشر: دار الحديث – القاهرة. ط: (5) 1997م (4/ 722)

([2]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. ط: (1) الناشر : مطبعة سفير بالرياض عام (1422هـ) (ص: 69)

([3]) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (4/ 722)

([4]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: 70)

([5]) المصدر السابق

([6]) المصدر السابق

علة خفية قادحة. [1]

5-السلامة من الشذوذ: والشاذ لغة: المنفرد، واصطلاحا: ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه. [2]

---

(1) المصدر السابق
(2) المصدر السابق

المبحث الثالث
مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر

وجدت للحافظ ابن حجر ذكرا لمراتب الجرح والتعديل في اثنين مؤلفاته:

الأول: قال ابن حجر في النخبة: مراتب الجرح: وأسوؤها الوصف بأفعل، كأكذب الناس، ثم دجال، أو وضاع، أو كذاب. وأسهلها: لين، أو سيئ الحفظ، أو فيه مقال. ومراتب التعديل: وأرفعها الوصف بأفعل: كأوثق الناس، ثم ما تأكد بصفة أو صفتين كثقة ثقة، أو ثقة حافظ وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح: كشيخ.[1]

فذكر من مراتب الجرح ثلاثة وهي بالترتيب من الأسوأ:

1-الوصف بأفعل كأكذب الناس.

2-دجال أو وضاع أو كذاب.

3-أسهل هذه المراتب: لين أو سيء الحفظ أو فيه مقال.

وذكر من مراتب التعديل ثلاثة وهي من الأعلى:

1-أرفعها الوصف بأفعل: كأوثق الناس.

2-ما تأكد بصفة أو صفتين كثقة ثقة، أو ثقة حافظ.

3-أدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح: كشيخ.

ويلاحظ أنه لم يذكر نصا وبالتحديد، درجات هذه المراتب من حيث الصحة والحسن، أي لم يذكر أي هذه المراتب يصح حديثه أو يحسن.

الثاني: قال ابن حجر في تقريب التهذيب: انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة:

أولها: الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أكد مدحه: إما: بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظا: كثقة ثقة، ومعنى: كثقة حافظ.

([1]) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (4/ 726)

الثالثة: من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلا، وإليه الاشارة بـ: صدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلا، وإليه الاشارة بـ: صدوق، سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة. ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة: كالتشيع، والقدر، والنصب، والارجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الاشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووُجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الاشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الاشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الاشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع.[1]

([1]) تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد – سوريا. ط: (1) 1986م (ص 24)

ويلاحظ هنا أيضا أن الحافظ قد ذكر المراتب دون تنصيص على درجة حديث كل مرتبة، فلم يذكر من الذي يصح حديثه أو يحسن. ولعل السبب في ذلك أن الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن عند ابن حجر لا يتوقف فقط على درجة الراوي، وكونه خفيف الضبط، بل هناك أمور لا بد وأن تنضم إلى ذلك، فقد قال ابن حجر: إن "صحة الحديث وحسنه ليس تابعا لحال الراوي فقط، بل لأمور تنضم إلى ذلك من المتابعات، والشواهد، وعدم الشذوذ والنكارة"[1]

([1]) النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. ط: (1) 1984م (1/ 404)

المبحث الرابع
درجات الرواة من حيث الجرح والتعديل،
التي حسنها ابن حجر

بعد البحث والتفتيش في كتب الحافظ ابن حجر، وبخاصة تلك التي أكثر فيها من الحكم على الأحاديث، قمت بدراسة كثير من هذه الأحاديث، والتي حكم عليها الحافظ بالحسن لذاتها، وبين علة هذا الحكم، وذلك كي نستطيع أن نحدد درجة الرواة الذين يحسن الحافظ ابن حجر حديثهم، واخترت الأحاديث التي حكم الحافظ فيها على الحديث بالحسن من خلال هذا الإسناد فقط، وعلل الحكم بالحسن لحال هؤلاء الرجال. ووجدت هؤلاء الرجال أنواعا شتى، فمنهم:

الأول: من اختلف العلماء فيه بين الجرح والتعديل، فمنهم من وثَّقه، ومنهم ضعَّفه:

حيث وجدت الحافظ ابن حجر حكم على هذه الأحاديث بالحسن، بسبب اختلاف العلماء في الراوي الذي من أجله حسّن الحديث. ومن أمثلة ذلك:

1-روى البيهقي في الشعب بسنده عن أَبِي عَلِيٍّ الْحَنَفِيِّ زَمْعَةَ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ρ: "مَا مِنْ آدَمِيٍّ إِلَّا فِي رَأْسِهِ سِلْسِلَتَانِ، سِلْسِلَةٌ فِي السَّمَاءِ، وَسِلْسِلَةٌ فِي الْأَرْضِ، فَإِذَا تَوَاضَعَ الْعَبْدُ رَفَعَهُ الْمَلَكُ الَّذِي بِيَدِهِ سِلْسِلَةٌ مِنَ السَّمَاءِ، وَإِذَا تَجَبَّرَ جَذَبَتْهُ السِّلْسِلَةُ الَّتِي فِي الْأَرْضِ"[1]

وأملاه ابن حجر في "الأمالي المطلقة" من طريق زمعة بن صالح، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنُ غَرِيبٌ. أَخْرَجَهُ الْبَزَّارُ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الشُّعَبِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَنَفِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَاد، وَزَمعَة وَسَلَمَة مُخْتَلَفٌ فِيهِمَا، وَقَدْ حَسَنَ التِّرْمِذِيُّ بِهَذِهِ النُّسْخَةِ أَحَادِيثَ.[2]

([1]) شعب الإيمان لأحمد بن الحسين بن علي أبي بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند. ط: (1) 2003م (10/ 456/7791)

([2]) الأمالي المطلقة لأبي الفضل ابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي. الناشر:

فقد نص ابن حجر على كون هذا الحديث غريبا، أي ليس له إلا هذا الطريق، وحكم عليه بالحسن، وسبب الحسن عنده هو زمعة وسلمة المختلف فيهما، فما طبيعة هذا الاختلاف؟

زمعة بن صالح: فصّل ابن حجر حاله في التهذيب فقال: قَال ابن معين: صويلح الحديث. وقال عَمْرو بن علي: فيه ضعف وقد روى عنه الثوري وابن مهدي، وما سمعت يحيى ذكره قط، وهو جائز الحديث مع الضعف الذي فيه. وقال الجُوزْجَانِيُّ: متماسك. وقال ابنُ عَدِي: ربما يهم في بعض ما يرويه، وأرجو أن حديثه صالح لا بأس به. وقال أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي: ضعيف. وقال البُخَارِيُّ: يخالف في حديثه، تركه ابن مهدي أخيرا. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ووهيب أوثق منه. وقال النَّسَائِيُّ: ليس بالقوي، كثير الغلط عن الزُّهْرِيّ. وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زُرْعَة عنه فقال: لين واهي الحديث، حديثه عن الزُّهْرِيّ كأنه يقول مناكير. وقال ابنُ حِبَّان: كان رجلا صالحا يهم، ولاَ يعلم ويخطئ، ولاَ يفهم حتى غلب في حديثه المناكير التي يرويها عن المشاهير. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن خزيمة: في قلبي منه شيء. وقال في موضِعٍ آخر: أنا برئ من عهدته. وقال الساجي: ليس بحجة في الأحكام.[1]

ولخص حاله فقال: ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون.[2] ورغم اختيار ابن حجر ضعفه إلا أنه حسن حديثه، بسبب الاختلاف عليه.

سلمة بن وهرام: فصّل ابن حجر حاله في التهذيب فقال: قال أبُو زُرْعَة وابن معين: ثقة. وقال ابنُ عَدِي: أرجو أنه لا بأس بروايات الأحاديث التي يرويها عنه غير زمعة. وذَكره ابنُ حِبَّان في "الثقات" وقال: يعتبر حديثه من غير رواية زمعة بن صالح عنه. وقال أحمد: روى عنه زمعة أحاديث مناكير، أخشى أن يكون حديثه ضعيفا. وقال أبو داود: ضعيف.[3]

ولخص حاله عنده فقال: صدوق.[4] وحسّن حديثه.

المكتب الإسلامي – بيروت. ط: (1) 1995م (ص: 97/90)

(1) تهذيب التهذيب لأبي الفضل ابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفى: 852هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. ط: (1) 1326هـ (3/ 338/629)

(2) تقريب التهذيب (ص: 2035/217)

(3) تهذيب التهذيب (4/ 276/161)

(4) تقريب التهذيب (ص: 2515/248)

2-روى ابن ماجة عن الْمُهَاجِرِ أَبِي مَخْلَدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ρ أَنَّهُ «رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ إِذَا تَوَضَّأَ وَلَبِسَ خُفَّيْهِ، ثُمَّ أَحْدَثَ وُضُوءًا، أَنْ يَمْسَحَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً»[1]

وقال ابن حجر عن المهاجر: قال وهيب: غير حافظ. وقال ابن معين: صالح. وقال الساجي: صدوق. وقال أبو حاتم: لين الحديث يكتب حديثه. وختم ابن حجر بقوله: فهذا على شرط الحسن لذاته.[2] وذكر نحو ذلك في التهذيب[3]

وأما عن ملخص حاله فقال: مقبول.[4] وحسّن حديثه هنا.

3-روى الترمذي وابن ماجه –واللفظ له-عن سَلَمَةَ بن وَرْدَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ρ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «سَلْ رَبَّكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» ثُمَّ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «سَلْ رَبَّكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» ثُمَّ أَتَاهُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَيُّ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «سَلْ رَبَّكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَإِذَا أُعْطِيتَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَقَدْ أَفْلَحْتَ»

([1]) سنن ابن ماجه لابن ماجة أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: 273هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي (1/ 556/184)

([2]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 427)

([3]) تهذيب التهذيب (10/ 563/323)

([4]) تقريب التهذيب (ص: 6924/548)

وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ وَرْدَانَ.[1]

وقال ابن حجر: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ...وَسَلَمَةُ هَذَا فِيهِ لِينٌ.[2] وقد فصّل حاله في التهذيب وبيّن الاختلاف الذي عليه: قال ابنُ سَعد: قد رأى عدة من الصحابة وكانت عنده أحاديث يسيرة وكان ثبتا فيها، ولاَ يحتج بحديثه، وبعضهم يستضعفه. وَذكره ابن شاهين في الثقات. وقال أحمد بن صالح: هو عندي ثقة حسن الحديث. وقال أحمد: مُنكَر الحَدِيث ضعيف الحديث. وقال ابن مَعِين: ليس بشيءٍ. وقال ابنُ أبي حَاتِم: ليس بقوي، وتدبرت حديثه فوجدت عامتها منكرة لا يوافق حديثه عن أنس حديث الثقات إلا في حديث واحد يكتب حديثه. وقال أبو داود والنَّسَائِيّ والعجلي والدارقطني: ضعيف. وقال ابن حبان: كان يروي عن أنس أشياء لا تشبه حديثه، وعَن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأَثبات كأنه كان قد حطمه السن فكان يأتي بالشيء على التوهم حتى خرج عن حد الاحتجاج. [3]

ولخص ابن حجر حاله فقال: ضعيف.[4] وللاختلاف الذي فيه قام ابن حجر بتحسين حديثه.

4-روى الطبراني في الأوسط عن عُمَر بن إبراهيم، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانٍ، عَنْ نَاجِيَةَ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ: «الْعَبْدُ يُولَدُ مُؤْمِنًا، وَيَعِيشُ مُؤْمِنًا، وَيَمُوتُ مُؤْمِنًا. وَالْعَبْدُ يُولَدُ كَافِرٌ، وَيَعِيشُ كَافِرًا، وَيَمُوتُ كَافِرًا. وَالْعَبْدُ يَعْمَلُ بُرْهَةً مِنْ دَهْرِهِ بِالسَّعَادَةِ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ مَا كُتِبَ لَهُ، فَيَمُوتُ كَافِرًا. وَالْعَبْدُ يَعْمَلُ بُرْهَةً مِنْ دَهْرِهِ بِالشَّقَاءِ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ مَا كُتِبَ لَهُ، فَيَمُوتُ سَعِيدًا» وقال الطبراني: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ إِلَّا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.[5]

([1]) سنن الترمذي لأبي عيسى الترمذي محمد بن عيسى بن سَوْرة (المتوفى: 279هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. ط: (2) 1975م (5/ 3512/533)، سنن ابن ماجه (2/ 3848/1265)

([2]) نظم اللآلي بالمائة العوالي لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ط: (1) 1990م (ص: 126)

([3]) تهذيب التهذيب (4/ 275/160)

(4) تقريب التهذيب (ص: 2514/248)

([5]) المعجم الأوسط لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي

وأملاه ابن حجر في "الأمالي المطلقة" وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. قَالَ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ قَتَادَةَ. قُلْتُ: وَهُوَ بَصْرِيٌّ صَدُوقٌ.[1]

فهذا الحديث غريب، فليس له غير هذا الطريق، وهو حسن، بسبب عمر بن إبراهيم الذي هو: صدوق. هذا ملخص حاله هنا، أما عن تفصيل حاله فقد جاء في التهذيب: قال أحمد وابن معين وعبد الصمد: ثقة. وقال أحمد مرة: يروي عن قتادة أحاديث مناكير يخالف. وقال ابن مَعِين مرة: صالح. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولاَ يحتج به. وقال ابنُ عَدِي: يروي عن قتادة أشياء لا يوافق عليها وحديثه خاصة عن قتادة مضطرب. وذَكَره ابنُ حِبَّان في "الثقات"، وقال: يخطئ ويخالف. وذَكرَه في "الضعفاء" فقال: كان ممن يتفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما روى عن الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسا. وقال الدَّارَقُطنِيّ: لين يترك. وقال أبو بكر البزار: ليس بالحافظ.[2]

وقال ابن حجر عن ملخص حاله: صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف.[3] فعلى الرغم من كونه في حديثه عن قتادة ضعف إلا أن ابن حجر حسّن حديثه هنا عن قتادة.

5-أخرج أبو داود بسنده عن طَلْحَة بْنِ يَحْيَى الْأَنْصَارِيّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ρ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَاقَهُ فَلْيَفِ بِهِ» [4]

قال الحافظ ابن حجر: رَوَاهُ أبو دَاوُد، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، فيه: طَلْحَةُ بن يحيى، وهو مُخْتَلَفٌ فيه.[5] وقد فصّل ابن حجر في تهذيب التهذيب

القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ) المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. الناشر: دار الحرمين - القاهرة (8/ 8501/235)

(1) الأمالي المطلقة (ص: 126/180)

(2) تهذيب التهذيب (7/ 694/425)

(3) تقريب التهذيب (ص: 4863/410)

(4) سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت (3322/241/3)

(5) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) الناشر: دار الكتب

طبيعة هذا الاختلاف على طلحة فكان ملخص ما ذكره: قال ابن مَعِين وعثمان بن أبي شيبة: ثقة. وقال أحمد: مقارب الحديث. وقال أبو داود: لا بأس به. وقال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال يعقوب بن شيبة: شيخ ضعيف جِدًّا، ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه.[1]

ولخص ابن حجر حاله فقال: صدوق يهم.[2]

6-روى أبو طاهر المخلص بسنده عن طالوت بن عبادٍ أبي عثمانَ الصيرفيّ: حدثنا فضالُ بنُ جبيرٍ قالَ: سمعتُ أبا أُمامةَ الباهليَّ يقولُ: سمعتُ رسولَ اللهِ ρ يقولُ: «اكفُلوا لي بستٍّ أَكفُلْ لكم بالجنةِ: إذا حدثَ أَحدُكم فلا يَكذبْ، وإذا ائتُمِنَ فلا يَخُنْ، وإذا وَعَدَ فلا يُخلِفْ، غُضُّوا أَبصارَكم، وكُفُّوا أَيديَكم، واحفَظوا فُروجَكم»[3]

العلمية. ط: (1) 1989م. (ج4/ص176)

([1]) تهذيب التهذيب (5/ 46/28)

([2]) تقريب التهذيب (ص: 3037/283)

([3]) المخلصيات لأبي طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخَلِّص (المتوفى: 393هـ) المحقق: نبيل سعد الدين جرار

الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر. ط: (1) 2008م (4/ 3097/128)

وقال ابن حجر بعد أن رواه من طريقه: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَطَالُوتُ بْنُ عَبَّادٍ، قَالَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ، وَضَعَّفَهُ غَيْرُهُ.[1]

فالسبب في حسن الحديث عند ابن حجر هو طالوت بن عباد، الذي لم تتفق كلمة العلماء على توثيقه، بل ذكر ملخص اختلاف العلماء عليه بتوثيق أبي حاتم وتضعيف غيره. وعن تفصيل حاله وبيان هذا الاختلاف نجد في لسان الميزان: قال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن الجوزي: ضعفه علماء النقل. قال الذهبي: ليس به بأس...إلى الساعة أفتش فما وقفت بأحد ضعفه. وزاد ابن حجر: وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات، وكناه أبا عثمان. وقال الحاكم في التاريخ: سئل صالح جزرة عنه فقال: شيخ صدوق.[2]

7- روى الطبراني في الأوسط بسنده عن مُحَمَّد بْنِ ذَكْوَانَ-خَالُ وَلَدِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ-عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: إِنَا لَقُعُودٌ بِفِنَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ρ إِذْ مَرَّتِ امْرَأَةٌ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: هَذِهِ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: إِنَّ مَثَلَ مُحَمَّدٍ فِي بَنِي هَاشِمٍ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ، وَسْطَ النَّتَنِ، أَوْ قَالَ: التِّبْنِ، فَانْطَلَقَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ρ فَأَخْبَرْتُهُ، فَخَرَجَ وَيُعْرَفُ فِي وَجْهِهِ الْغَضَبُ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يُؤْذُونَنِي فِي أَهْلِي» ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ سَبْعًا، فَاخْتَارَ الْعُلْيَا فَسَكَنَهَا، وَأَسْكَنَ سَائِرَ سَمَاوَاته مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ، وَخَلَقَ الْأَرَضِينَ سَبْعًا، فَاخْتَارَ الْعُلْيَا وَأَسْكَنَهَا مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ خَلَقَ الْخَلْقَ، وَاخْتَارَ مِنَ الْخَلْقِ بَنِي آدَمَ، فَاخْتَارَ مِنْ بَنِي آدَمَ الْعَرَبَ، وَاخْتَارَ مِنَ الْعَرَبِ مُضَرَ، وَاخْتَارَ مِنْ مُضَرَ قُرَيْشًا، وَاخْتَارَ مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاخْتَارَنِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، فَأَنَا مِنْ خِيَارٍ إِلَى خِيَارٍ، فَمَنْ أَحَبَّ الْعَرَبَ فَلِحُبِّي أَكْرَمَهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَ الْعَرَبَ فَلِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ»[3] قال ابن حجر: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، ومُحَمَّدُ بْنُ ذَكْوَانَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَحَدِيثُهُ حَسَنٌ فِي الْجُمْلَةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُطْعَنْ فِيهِ بِقَادِحٍ.[4]

فالسبب في حسن الحديث عند ابن حجر هو محمد بن ذكوان المختلف فيه، وعن تفصيل حاله نرى في تهذيب التهذيب: قال شعبة: حدثني

([1]) الأحاديث العشرة العشارية الاختيارية لابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) اعتنى به: فراس محمد وليد ويس. الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان. ط: (1) 2003م (ص: 10/45)

([2]) لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: دار البشائر الإسلامية. ط: (1) 2002م (4/ 346)

([3]) المعجم الأوسط (6/ 6182/199)

([4]) الأمالي المطلقة (ص: 68)

محمد بن ذكوان، وكان كخير الرجال. وقال ابن مَعِين: ثقة. ووثقه ابن حبان. وقال أبو حاتم: مُنكَر الحَدِيث ضعيف الحديث كثير الخطأ. وقال البُخَاريُّ: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في "الضعفاء" وقال: سقط الاحتجاج به. وقال النسائي: عن منصور منكر الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه إفرادات وغرائب، ومع ضعفه يكتب حديثه. وقال الساجي: عنده مناكير. وقَال الدَّارَقُطنيُّ: ضعيف.[1]

ورغم هذا الاختلاف فيه إلا أن ابن حجر مال إلى تضعيفه، ولخص حاله عنه بقوله: ضعيف.[2] ورغم ذلك حكم على الحديث بالحسن.

8- روى البزار والبيهقي في الآداب عن الْمِنْهَال بْن خَلِيفَةَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ρ حَدِيثًا مَا فَرِحْنَا بِشَيْءٍ مُنْذُ عَرَفْنَا الْإِسْلَامَ فَرَحِنَا بِهِ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يُؤْجَرُ فِي هِدَايَتِهِ السَّبِيلَ، وَإِمَاطَتِهِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَفِي تَعْبِيرِهِ بِلِسَانِهِ عَنِ الْأَعْجَمِ، وَأَنَّهُ يُؤْجَرُ فِي إِتْيَانِهِ أَهْلَهُ، حَتَّى إِنَّهُ لَيُؤْجَرُ فِي السَّلْعَةِ تَكُونُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ فَيَلْمَسُهَا فَتُخْطِئُهَا كَفُّهُ فَيَخْفِقُ لَهَا فُؤَادُهُ فَتُرَدُّ عَلَيْهِ وَيُكْتَبُ لَهُ أَجْرُهَا»[3] قال ابن حجر: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ...وَالْمِنْهَالُ الْمَذْكُورُ مُخْتَلَفٌ فِي توثيقه وتجريحه، لَكِنْ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يُكْتَبْ حَدِيثُهُ، فَحَدِيثُهُ عَلَى هَذَا حَسَنٌ.[4]

فالسبب في تحسين الحديث هو المنهال بن خليفة المختلف في توثيقه، وتفصيل ذلك في التهذيب: أخرج له ابن خزيمة في صحيحه. وقال البزار: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح يكتب حديثه. وقال أبو داود: جائز الحديث. وقال ابن مَعِين والنسائي: ضعيف. وقال أبو بشر الدولابي وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. وقال البخاري: حديثه منكر. وقال ابنُ حِبَّان: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يجوز الاحتجاج به.[5]

([1]) تهذيب التهذيب (9/ 227/156)

([2]) تقريب التهذيب (ص: 5871/477)

([3]) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (المتوفى: 292هـ) المحقق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون. الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. ط: (1) 2009م (13/ 6927/322)، الآداب لأبي بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي (المتوفى: 458هـ) الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان. ط: (1) 1988م (ص: 745/302)

([4]) الأمالي المطلقة (ص: 106/117)

([5]) تهذيب التهذيب (10/ 554/318)

ولخص ابن حجر حاله فقال: ضعيف.[1] ورغم اختياره لضعفه إلا أنه حسنه للاختلاف فيه، وقول أبي حاتم: يكتب حديثه.

9-روى أبو داود والترمذي-واللفظ له-وابن ماجه عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَأَلْنَا عَائِشَةَ، بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يُوتِرُ رَسُولُ اللَّهِ ρ؟ قَالَتْ: "كَانَ يَقْرَأُ فِي الأُولَى: بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ بِقُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ، وَفِي الثَّالِثَةِ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، وَالمُعَوِّذَتَيْنِ" وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.[2] ووافقه ابن حجر في تحسينه وقال: وخصيف -بخاء معجمة بعدها مهملة ثم فاء، مصغرة- هو ابن عبد الرحمن الجزري، مختلف في توثيقه.[3]

فالحديث حسن عند ابن حجر بسبب خصيف المختلف في توثيقه، ولكن ما هو الاختلاف الوارد فيه؟ يفصل ابن حجر ذلك فيقول: قال ابن مَعِين: ليس به بأس. وقَال مَرَّةً وابن سعد: ثقة. وقَال النسائي مَرَّةً: صالح. وقال الدَّارَقُطنِيّ: يعتبر به يهم. وقال الساجي: صدوق. وقال أحمد: ضعيف الحديث. وقال مَرَّةً: شديد الاضطراب في المسند. وقال ابن مَعِين: كنا نتجنب حديثه. وقال النسائي وأبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. وقال جرير: كان خصيف متمكنا في الإرجاء يتكلم فيه. وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه. وقال ابنُ حِبَّان: تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به آخرون، وكان شيخا صالحا فقيها عابدا إلاَّ أنه كان يخطئ كثيرًا فيما يروي ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أن الإنصاف فيه قبول ما وافق الثقات في الروايات، وترك ما لم يتابع عليه، وهو ممن أستخير الله تعالى فيه، وقد حديث عبد العزيز عنه عن أنس بحديث منكر، ولاَ يعرف له سماع من أنس.[4]

ولخص ابن حجر حاله فقال: صدوق سيء الحفظ، خلط بأخرة ورمي بالإرجاء.[5]

---

(1) تقريب التهذيب (ص: 6917/547)
(2) سنن أبي داود (2/ 1424/63)، سنن الترمذي (2/ 463/326)، سنن ابن ماجه (1/ 1173/371)
(3) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر العسقلاني (المتوفي:852هـ) المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي. الناشر: دار ابن كثير. ط: (2) 2008م (1/ 496)
(4) تهذيب التهذيب (3/ 275/143)
(5) تقريب التهذيب (ص: 1718/193)

10- روى أحمد-واللفظ له- والترمذي عن حَمَّاد بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ قَالَ: دَفَنْتُ ابْنًا لِي، وَإِنِّي لَفِي الْقَبْرِ إِذْ أَخَذَ بِيَدَيَّ أَبُو طَلْحَةَ فَأَخْرَجَنِي فَقَالَ: أَلَا أُبَشِّرُكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ρ قَالَ اللهُ تَعَالَى: "يَا مَلَكَ الْمَوْتِ، قَبَضْتَ وَلَدَ عَبْدِي؟ قَبَضْتَ قُرَّةَ عَيْنِهِ وَثَمَرَةَ فُؤَادِهِ؟". قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: "فَمَا قَالَ؟" قَالَ: حَمِدَكَ وَاسْتَرْجَعَ. قَالَ: "ابْنُوا لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ، وَسَمُّوهُ بَيْتَ الْحَمْدِ" وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.[1] ووافقه ابن حجر في تحسينه وقال: وأبي سنان عيسى بن سنان، مختلف في توثيقه وتضعيفه.[2]

فالحديث حسن بسبب أبي سنان المختلف في توثيقه وتضعيفه وجاء في التهذيب هذا الاختلاف: قَال العِجْليُّ: لا بأس به. وقال ابنُ خِراش: صدوق. وذَكره ابنُ حِبَّان في "الثقات". وَقَال أبو حازم: يكتب حديثه، ولاَ يحتج به. وقال الأثرم: ضعفه أحمد. وقال ابن مَعِين: لين الحديث. وقال مرة: ضعيف الحديث. وقال أبُو زُرْعَة: مخلط، ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث. وقال النَّسائي: ضعيف. وقَال ابن خراش مَرَّةً: في حديثه نكرة. وذَكرَه الساجي والعقيلي في "الضعفاء".[3]

ومال ابن حجر إلى تضعيفه فقال عن ملخص حاله: لين الحديث.[4] ورغم ذلك قام بتحسين الحديث، وذلك للاختلاف عليه.

11- روى الحاكم عَنْ شُعْبَةَ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ τ فَقَالَ: «إِنَّ الْأَخَوَيْنِ لَا يَرُدَّانِ الْأُمَّ عَنِ الثُّلُثِ» قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: {فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ}[5] «فَالْأَخَوَانِ بِلِسَانِ قَوْمِكَ لَيْسَا بِإِخْوَةٍ» فَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ: لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ مَا كَانَ قَبْلِي وَمَضَى فِي الْأَمْصَارِ تَوَارَثَ بِهِ النَّاسُ.[6]

([1]) مسند أحمد لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. مؤسسة الرسالة. ط: (1) 2001م (32/ 500/19725)، سنن الترمذي (3/ 332/1021)

([2]) نتائج الأفكار (3/ 285)

([3]) تهذيب التهذيب (8/ 211/391)

([4]) تقريب التهذيب (ص: 438/5295)

([5]) النساء: 11

([6]) المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن

قال ابن حجر: هذا موقوف حسن، رجاله رجال الصحيح إلا شعبة بن دينار مولى ابن عباس، فإنهما لم يخرجا له، وهو مختلف في توثيقه.[1] وجاء في التهذيب تفصيل هذا الاختلاف: قال أحمد: ما أرى به بأسا. وقال ابن مَعِين: ليس به بأس. وقال ابن عدي: لم أجد له حدِيثًا منكرا فأحكم عليه بالضعف، وأرجو أنه لا بأس به. وَقَال العِجلِيُّ: جائز الحديث. وقال ابن معين مرة: لا يكتب حديثه. وقال مالك: ليس بثقة. وقال أبو حاتم والنَّسَائِيّ: ليس بقوي. وقال أبُو زُرْعَة والساجي: ضعيف. وقال البُخَارِيُّ: يتكلم فيه مالك ويحتمل منه. وقال أبو الحسن بن القطان الفاسي: قوله: ويحتمل منه يعني من شعبة، وليس هو ممن يترك حديثه.[2] ولخص ابن حجر حاله فقال: صدوق سيء الحفظ.[3]

12- روى ابن حبان في صحيحه، وابن عدي بسنديهما عن أبي حُرَيْزٍ عن عِكْرِمَةَ عن ابن عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ρ أَنْ تُزَوَّجَ الْمَرْأَةُ عَلَى الْعَمَّةِ، وَالْخَالَةِ، قَالَ: "إِنَّكُنَّ إِذَا فَعَلْتُنَّ ذَلِكَ قَطَعْتُنَّ أَرْحَامَكُنَّ"[4]

وقال ابن حجر بعد أن عزاه لابن حبان وابن عدي: وأبو حُرَيْزٍ - بِالْمُهْمَلَةِ وَالرَّاءِ ثُمَّ الزَّايِ- اسْمُهُ عبد اللَّهِ بن حُسَيْنٍ، عَلَّقَ له الْبُخَارِيُّ، وَوَثَّقَهُ ابن مَعِينٍ وأبو زُرْعَةَ. وَضَعَّفَهُ جَمَاعَةٌ، فَهُوَ حَسَنُ الحديث.[5] وفصل في التهذيب حاله فقال: قال ابن مَعِين وأبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث يكتب حديثه. وقال ابنُ حِبَّان في "الثقات" صدوق. وقَال الدَّارَقُطنِيُّ: يعتبر به. وقال أحمد:

حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ط: (1) 1990م (4/ 372/7960)

(1) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ) حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي. الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية. ط: (2) 1993م (1/ 482)

(2) تهذيب التهذيب (4/ 346/582)

(3) تقريب التهذيب (ص: 266/2792)

(4) صحيح ابن حبان لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (المتوفى: 354هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى:739هـ) "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان" تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط: (1) 1988م (9/426/4116)، الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى:365هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون. الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان. ط: (1) 1997م (5/ 262)

(5) تلخيص الحبير (ج3/ص167/1526)

مُنكَر الحَدِيث. وقال ابن معين مرة والنسائي: ضعيف. وقال أبو داود: ليس حديثه بشيءٍ. وقال ابنُ عَدِي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد. وقال ابن أبي مريم: كان صاحب قياس وليس في الحديث بشيءٍ.[1]

ولخص ابن حجر حاله فقال: صدوق يخطيء.[2]

13- روى أبو داود في سننه قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ خِرَاشٍ، حَدَّثَنِي شُعَيْبُ بْنُ رُزَيْقٍ الطَّائِفِيُّ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى رَجُلٍ لَهُ صُحْبَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ρ يُقَالُ لَهُ: الْحَكَمُ بْنُ حَزْنٍ الْكُلَفِيُّ، فَأَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا، قَالَ: وَفَدْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ρ سَابِعَ سَبْعَةٍ - أَوْ تَاسِعَ تِسْعَةٍ - فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زُرْنَاكَ فَادْعُ اللَّهَ لَنَا بِخَيْرٍ، فَأَمَرَ بِنَا، أَوْ أَمَرَ لَنَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّمْرِ، وَالشَّأْنُ إِذْ ذَاكَ دُونٌ، فَأَقَمْنَا بِهَا أَيَّامًا شَهِدْنَا فِيهَا الْجُمُعَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ρ فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَصًا، أَوْ قَوْسٍ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، كَلِمَاتٍ خَفِيفَاتٍ طَيِّبَاتٍ مُبَارَكَاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ لَنْ تُطِيقُوا - أَوْ لَنْ تَفْعَلُوا - كُلَّ مَا أُمِرْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ سَدِّدُوا، وَأَبْشِرُوا» [3]

قال ابن حجر: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، فيه شِهَابُ بن خِرَاشٍ، وقد اُخْتُلِفَ فيه، وَالْأَكْثَرُ وَثَّقُوهُ.[4]

فسبب الحسن هو شهاب بن خراش المختلف فيه، وتفصيل ذلك: قال ابن المبارك وابن معين والعجلي وأبو زرعة وابن عمار والمدائني: ثقة. وقال أحمد، وأبو زُرْعَة مرة: لا بأس به. وقال ابن مَعِين مرة والنَّسَائِيّ: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به. وقال ابنُ عَدِي: له أحاديث ليست بالكثيرة، وفي بعض رواياته ما ينكر عليه، ولاَ أعرف للمتقدمين فيه كلاما فأذكره. وقال ابنُ حِبَّان في "الضعفاء": يخطئ كثيرًا حتى خرج عن الاحتجاج به.[5] ولخص ابن حجر حاله فقال: له ذكر في مقدمة مسلم صدوق يخطئ.[6]

14-روى أحمد في مسنده عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَسِيدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: "كُنَّا نَقُولُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ρ: رَسُولُ اللهِ خَيْرُ النَّاسِ، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ" وَلَقَدْ أُوتِيَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ ثَلَاثَ خِصَالٍ، لَأَنْ تَكُونَ لِي

---

(1) تهذيب التهذيب (5/ 323/187)
(2) تقريب التهذيب (ص: 3276/300)
(3) سنن أبي داود (1/ 1096/287)
(4) تلخيص الحبير (ج2/ص648/64)
(5) تهذيب التهذيب (4/ 620/366)
(6) تقريب التهذيب (ص: 2825/269)

وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ: "زَوَّجَهُ رَسُولُ اللهِ ρ ابْنَتَهُ، وَوَلَدَتْ لَهُ. وَسَدَّ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَهُ فِي الْمَسْجِدِ. وَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ"[1]

قال ابن حجر: ورواته ثقات إلا أن هشام بن سعد، قد ضعف من قبل حفظه، وأخرج له مسلم؛ فحديثه في رتبة الحسن.[2]

([1]) مسند أحمد (8/ 4797/416)
([2]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 464)

فسبب حسن الحديث هو هشام بن سعد فرغم ضعفه إلا أن إخراج مسلم له قواه. قَال العِجْليُّ: جائز الحديث حسن الحديث. وقال أَبُو زُرْعَة: محله الصدق وهو أحب إلي من ابن إسحاق. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولاَ يحتج به هو، ومُحمد بن إسحاق عندي واحد. وقال ابن عدي: يخالف الثقات ومع ضعفه يكتب حديثه. وقال الساجي: صدوق. وقال أحمد: لم يكن بالحافظ. وقال ابن مَعِين والنسائي: ضعيف. وقال ابنُ سَعد: كان كثير الحديث يستضعف وكان متشيعا. وذَكَرهُ يعقوبُ بن سُفيان في الضعفاء. وقال الحاكم: أخرج له مسلم في الشواهد.[1] ولخص ابن حجر حاله فقال: صدوق له أوهام ورمي بالتشيع.[2]

15-روى عبد بن حميد عن أبي يحيى عن مجاهد عن بن عباس قال قال رسول الله ρ: إن عامة عذاب القبر في البول، فتنزهوا من البول.[3]

قال الحافظ ابن حجر: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، ليس فيه غَيْرُ أبي يحيى الْقَتَّاتِ، وَفِيهِ لِينٌ.[4]

فسبب تحسين هذا الإسناد هو أبي يحيى القتات وهو عند ابن حجر: فيه لين. وجاء في التهذيب: قال ابن معين: ثقة. وقال ابن عدي: وفي حديثه بعض ما فيه إلا أنه يكتب حديثه. وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به. وقال البزار: لا نعلم به بأسا. وقال أحمد: كان شريك يضعف أبا يحيى القتات. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن سعد: فيه ضعف. وقال ابن حبان: فحش خطؤه، وكثر وهمه حتى سلك غير مسلك العدول في الروايات.[5] ولخص ابن حجر حاله فقال: لين الحديث.[6]

16-روى أبو داود قال: حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُمَيْعٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ: «إِنَّهُ

---

(1) تهذيب التهذيب (11/ 80/39)
(2) تقريب التهذيب (ص: 7294/572)
(3) مسند عبد بن حميد لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: 249هـ) المحقق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي. الناشر: مكتبة السنة – القاهرة. ط: (1) 1988م (ص: 642/215)
(4) تلخيص الحبير (ج1/ص106)
(5) تهذيب التهذيب (12/ 1272/277)
(6) تقريب التهذيب (ص: 8444/684)

بَيْنَمَا أُنَاسٌ يَسِيرُونَ فِي الْبَحْرِ، فَنَفِدَ طَعَامُهُمْ، فَرُفِعَتْ لَهُمْ جَزِيرَةٌ، فَخَرَجُوا يُرِيدُونَ الْخُبْزَ، فَلَقِيَتْهُمُ الْجَسَّاسَةُ» قُلْتُ لِأَبِي سَلَمَةَ: وَمَا الْجَسَّاسَةُ؟ قَالَ: امْرَأَةٌ تَجُرُّ شَعْرَ جِلْدِهَا وَرَأْسِهَا. قَالَتْ: فِي هَذَا الْقَصْرِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَسَأَلَ عَنْ نَخْلِ بَيْسَانَ، وَعَنْ عَيْنِ زُغَرَ، قَالَ: هُوَ الْمَسِيحُ، فَقَالَ لِي ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ: إِنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ شَيْئًا مَا حَفِظْتُهُ، قَالَ: شَهِدَ جَابِرٌ أَنَّهُ هُوَ ابْنُ صَيَّادٍ، قُلْتُ: فَإِنَّهُ قَدْ مَاتَ، قَالَ: وَإِنْ مَاتَ، قُلْتُ: فَإِنَّهُ أَسْلَمَ، قَالَ: وَإِنْ أَسْلَمَ، قُلْتُ فَإِنَّهُ قَدْ دَخَلَ الْمَدِينَةَ، قَالَ: وَإِنْ دَخَلَ الْمَدِينَةَ.[1]

قال ابن حجر: وابن أَبِي سلمة اسْمُهُ عُمَرُ، فِيهِ مَقَالٌ، وَلَكِنَّ حَدِيثَهُ حَسَنٌ.[2] وتفصيل حاله: قال ابن مَعِين: ليس به بأس. وذَكَره ابنُ حِبَّان في "الثقات" وقال أحمد بن حنبل: هو صالح ثقة إن شاء الله. قال البخاري: صدوق إلا أنه يخالف في بعض حديثه. وقال ابنُ عَدِي: حسن الحديث لا بأس به. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه. وقال ابن معين مرة: ضعيف الحديث. وقال الجُوزْجَانِيُّ: ليس بقوي في الحديث. وقال النَّسَائِيُّ: ليس بالقوي. وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه.[3] ولخص ابن حجر حاله فقال: صدوق يخطىء.[4]

الثاني: المجهول الذي يخرج له من مثل النسائي:

1-روى أبو داود وابن ماجه عن الْوَلِيد بْن مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُصْعَبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ρ: «مَنْ لَزِمَ الِاسْتِغْفَارَ، جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ كُلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا، وَمِنْ كُلِّ هَمٍّ فَرَجًا، وَرَزَقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ»[5]

وقال ابن حجر: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنُ غَرِيبٌ... وَالْحَكَمُ بْنُ مُصْعَبٍ مَخْزُومِيٌّ دِمَشْقِيٌّ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مَجْهُولٌ مَا رَوَى عَنْهُ إِلَّا الْوَلِيدُ بن مُسلم. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ وَقَالَ: يُخْطِئُ. وَغَفَلَ فَذَكَرَهُ فِي الضعفاء، وَقَالَ: رَوَى عَنْهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَأَبُو الْمُغِيرَةِ، لَا يَحِلُّ الِاحْتِجَاجُ بِحَدِيثِهِ، وَلَا

---

(1) سنن أبي داود (4/ 4328/119)
(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت:852ه) الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379ه رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. (13/ 327)
(3) تهذيب التهذيب (7/ 759/456)
(4) تقريب التهذيب (ص: 4910/413)
(5) سنن أبي داود (2/ 1518/85) سنن ابن ماجه (2/ 3819/1254)

الرِّوَايَةَ عَنْهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الِاعْتِبَارِ، ثُمَّ سَاقَ لَهُ خَبَرًا مُنْكَرًا بِغَيْرِ إِسْنَادٍ إِلَيْهِ، ثُمَّ سَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ بِهِ. وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ صَفْوَانَ بْنِ صَالِحٍ عَنِ الْوَلِيدِ أَيْضا، وَإِخْرَاجِ النَّسَائِيُّ لَهُ مِمَّا يُقَوِّي أَمْرَهُ عِنْدَنَا وَيَدْفَعُ كَلَامُ ابْنِ حِبَّانَ وَلَا سِيَّمَا، وَقَدْ تَنَاقَضَ فِيهِ وَالله أعلم.[1]

فمدار الحديث على الحكم بن مصعب، وهو مجهول كما قال ابن حجر [2] روى عنه اثنان وهما: الوليد بن مسلم وأبو المغيرة. ومما قوى حاله إخراج النسائي له. وعلى ذلك حكم له ابن حجر بالحسن.

الثالث: من لم يذكر فيه جرحا ووثقه ابن حبان وروى عنه اثنان:

1-روى أبو يعلى بسنده عن قَتَادَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ρ قَالَ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يَغْشَاهُمْ غَوَاشٍ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ صَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَأَنَا بَرِيءٌ مِنْهُ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنِّي، وَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ» [3]

وقال ابن حجر: هَذَا حَدِيثٌ حسن... وَسُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ لَيْثِيٌّ بَصْرِيٌّ، لَا أَعْرِفُ فِيهِ جَرْحًا، وَلَا رَاوِيًا عَنْهُ إِلَّا قَتَادَةُ. لَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ حِبَّانَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَوَى عَنْهُ الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ. وَبَاقِي رِجَالِهِ رِجَالِ الصَّحِيحِ.[4]

فهذا الحديث حسن بسبب سليمان بن أبي سليمان، وعنه قال ابن مَعين: لا أعرفه. وذكره ابن حبان في الثقات في التابعين. وقَال الدَّارَقُطنيُّ: مجهول.[5]

فقد روى عن سليمان اثنان وهما: العوام بن حوشب، وقتادة. ووثقه ابن حبان. ولم يعرفه ابن معين. وقال الدارقطني: مجهول. ولخص ابن حجر حاله فقال: مقبول.[6] ولم يعرف فيه جرحا، ولعله يقصد جرحا مفصلا، إذ قد ذكر أن الدارقطني وصفه بالجهالة، وابن معين لم يعرفه.

([1]) الأمالي المطلقة (ص: 250)
([2]) تقريب التهذيب (ص: 1461/176)
([3]) مسند أبي يعلى الموصلي لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي (المتوفى: 307هـ) المحقق: حسين سليم أسد. الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق. ط: (1) 1984م (2/ 1187/404)
([4]) الأمالي المطلقة (ص: 138/218)
([5]) تهذيب التهذيب (4/ 333/196)
([6]) تقريب التهذيب (ص: 2567/251)

أو قد يكون عنده أن الوصف بالجهالة وعدم المعرفة ليسا جرحا. وحكم على حديثه بالحسن.

المبحث الخامس

رجال نص ابن حجر على تحسين حديثهم غير من سبق

1-محمد بن إسحاق إذا صرح بالتحديث[1]

2-شهر بن حوشب. [2]

3-عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. [3]

4-محمد بن عَمْرو بن علقمة بن وقاص الليثي أبو عبد الله.[4]

5-عبد الله بن صال أبو صالح كاتب الليث.[5]

6-بقية بن الوليد إذا صرح بالتحديث.[6]

([1]) فتح الباري لابن حجر (11/ 163)
([2]) موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر (2/ 78)
([3]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: 61)
([4]) تلخيص الحبير (ج1/ص173)
([5]) تلخيص الحبير (ج2/ص16)
([6]) التلخيص الحبير ط العلمية (3/ 269)

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد. مع نهاية هذا البحث يكون الباحث قد توصل إلى أهم النتائج والتوصيات التالية:

أهم النتائج:

1-الفرق بين الحديث الصحيح والحسن هو خفة الضبط وتمامه، فإن كان الراوي تام الضبط فهو الصحيح، وإن كان خفيف الضبط فهو الحسن.

2-لم يذكر الحافظ ابن حجر ما هو الضابط لخفة الضبط، وإنما كان يذكر مصطلحات تشير إلى تمام الضبط أو خفته.

3-أجمل الحافظ ابن حجر في ذكر مراتب الجرح والتعديل في النخبة فذكرها ستة، وفصّل في التقريب فجعلها اثني عشر مرتبة.

4-في الموضع الذي فصل فيه ابن حجر مراتب الجرح والتعديل جعل رتبة الصحابة أعلى مراتب التعديل.

5-لم يذكر الحافظ ابن حجر أمام كل مرتبة درجة حديث أصحابها، ولعل ذلك لأن معرفة حال الراوي وحده لا تكفي للحكم على الحديث.

6-ألحق بالرتبة الخامسة من مراتب التعديل من رُمي بنوع من البدعة: كالتشيع، والقدر، والنصب، والارجاء، والتجهم.

7-حسّن الحافظ ابن حجر أحاديث المختلف فيه بين التوثيق والتعديل.

8-ممن حسن الحافظ حديثهم من المختلف فيهم ممن خلاصة حالهم عنده: "صدوق"، "صدوق يهم"، "صدوق سيء الحفظ"، "صدوق يخطيء"، "صدوق له أوهام ورمي بالتشيع"، "صدوق، خلط بأخرة ورمي بالإرجاء"، "لين الحديث"، "مقبول"، "في حديثه ضعف عن فلان"، "فيه لين"، "لين الحديث"، "فيه مقال"، "ضعيف".

9-حسّن ابن حجر حديث المجهول الذي يخرج له من مثل النسائي. وكذلك من لم يذكر فيه جرحا ووثقه ابن حبان وروى عنه اثنان.

10-من الرجال الذين نص ابن حجر على تحسين حديثهم: "محمد بن إسحاق"، "شهر بن حوشب"، "عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده"، "محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص"، "عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث"، "بقية بن الوليد إذا صرح بالتحديث".

10-أهمية توثيق ابن حبان وعدم التقليل من قيمته.

11-أهمية تخريج النسائي للراوي.

12-التعديل بالرواية حيث في أكثر من موضع يذكر ابن حجر: أخرج له مسلم، أخر له النسائي، أخرج له الترمذي، روى عنه فلان.....

13-الجهد العظيم والدور الكبير للحافظ ابن حجر في خدمة السنة النبوية المطهرة.

أهم التوصيات:

1-الربط بين القواعد النظرية في علوم الحديث وبين التطبيق العملي لها. حيث يجب أن لا تدرس القواعد بمنأى بعيد عن التطبيق العملي لها.

2-الاهتمام بدراسة حياة ومنهج علماء الحديث واستخراج مناهجهم وطرقهم في الحديث وعلومه.

3-بذل المزيد من الجهد في خدمة السنة النبوية المطهرة بعلومها وفروعها المختلفة.

المراجع والمصادر

1. الأحاديث العشرة العشارية الاختيارية لابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) تحقيق: فراس محمد وليد. الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان. ط: (1) 2003م
2. الأعلام للزركلي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ) الناشر: دار العلم للملايين. ط: (15) 2002 م
3. الأمالي المطلقة لأبي الفضل ابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي. الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت. ط: (1) 1995م
4. الآداب لأبي بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي (المتوفى: 458هـ) الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان. ط: (1) 1988م
5. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ) الناشر: دار المعرفة – بيروت
6. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) الناشر: دار الكتب العلمية. ط: (1) 1989م.
7. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن (ت:902هـ) منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت
8. الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى:365هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون. الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان. ط: (1) 1997م
9. المخلصيات لأبي طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخَلِّص (المتوفى: 393هـ) المحقق: نبيل سعد الدين جرار. الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر. ط: (1) 2008م
10. المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ط: (1) 1990م

11. المعجم الأوسط لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ) المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. الناشر: دار الحرمين – القاهرة
12. النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. ط: (1) 1984م
13. تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد – سوريا. ط: (1) 1986م
14. تهذيب التهذيب لأبي الفضل ابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفى: 852هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. ط: (1) 1326هـ
15. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:911هـ) المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر. ط: (1) 1967م
16. ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد لمحمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبي الطيب الفاسي (ت:832هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية، بيروت.ط: (1)1990م
17. سنن ابن ماجه لابن ماجة أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي
18. سنن الترمذي لأبي عيسى الترمذي محمد بن عيسى بن سَوْرة (المتوفى: 279هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. ط: (2) 1975م
19. سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت
20. شعب الإيمان لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ) تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد

الحميد حامد. الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند. ط: (1) 2003م
21. صحيح ابن حبان لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (المتوفى: 354هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى:739هـ) "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان" تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط: (1) 1988م
22. فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت:852ه) الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379ه رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي
23. لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: دار البشائر الإسلامية. ط: (1) 2002م
24. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (المتوفى: 292هـ) المحقق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون. الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. ط: (1) 2009م
25. مسند أبي يعلى الموصلي لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي (المتوفى: 307هـ) المحقق: حسين سليم أسد. الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق. ط: (1) 1984م
26. مسند أحمد لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. مؤسسة الرسالة. ط: (1) 2001م
27. مسند عبد بن حميد لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام (المتوفى: 249هـ) المحقق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي. الناشر: مكتبة السنة – القاهرة. ط: (1) 1988م
28. موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852 هـ) حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي. الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية. ط: (2) 1993م
29. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر العسقلاني (المتوفي:852هـ) المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي.

الناشر: دار ابن كثير. ط: (2) 2008م
30.نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل ابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: عصام الصبابطي - عماد السيد. الناشر: دار الحديث – القاهرة. ط: (5) 1997م
31.نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى: 852هـ) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. ط: (1) الناشر: مطبعة سفير بالرياض 1422هـ
32.نظم اللآلي بالمائة العوالي لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ط: (1) 1990م